



كلمة جامعة الدول العربية  
في

الدورة (17)

لمؤتمر الدول الأطراف الأعضاء في  
اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة  
تلقيا

معالي السفيرة الدكتورة هيفاء أبو غزالة  
الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية  
رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية

نيويورك: 11 يونيو 2024

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

يُمثل ملف حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، أولوية متقدمة في العمل العربي المشترك، وعلى أعلى مستويات اتخاذ القرار في منظومة جامعة الدول العربية، وفي مقدمتها مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، وبشراكة فاعلة مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، ومنظمات المجتمع المدني.

انطلاقاً مما تقدم أود الإشارة إلى قرار القادة والملوك العرب، في قمتهم الأخيرة التي عُقدت في مملكة البحرين، يوم 16 مايو 2024، والذي أكد على أهمية إيجاد الممرات الآمنة لإدخال المساعدات الاغاثية والإنسانية والصحية العاجلة لأهالي قطاع غزة، الذي يشهد كارثة إنسانية بكل المقاييس، وأصبح المجتمع الدولي، عاجزاً لتلبية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، في هذه المنطقة المحتلة المنكوبة، وتتفقون معي على أهمية فصل السياسة عن تأمين الإغاثة والمساعدة، خاصة للأشخاص ذوي الإعاقة والذين يزداد عددهم في قطاع غزة على مدار الساعة، وبهذه المناسبة اتشرف بدعوتكم للمشاركة في الحدث رفيع المستوى الذي تنظمه جامعة الدول العربية، مع الشركاء، تحت عنوان "الحوافز المرئية إهدار حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في غزة: بصيص من الأمل"، اليوم الساعة الثالثة في القاعة رقم (12).

## السيد الرئيس

أدعوا باسم جامعة الدول العربية مؤتمر الموقر هذا، إلى المطالبة باتخاذ التدابير اللازمة، لإنقاذ الأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع غزة، وضمان حقوقهم، وذلك تنفيذاً للمادة (11) من الاتفاقية.

رغم التحديات الجسام فإن هناك إنجازات كبيرة للدول العربية، وسوف تواصل الجامعة العربية، دعم جهود دولها الأعضاء لتنفيذ متطلبات الاتفاقية، وأشار إلى مبادرة معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية، المتمثلة في "العقد العربي الثاني للأشخاص ذوي الإعاقة 2023 - 2032"، الذي اعتمده القادة العرب، في القمة العربية بجدة 2023، ويُمثل هذا العقد نقلة إقليمية هامة في هذا المجال، حيث يحتوي على العديد من المبادرات والأفكار المبتكرة، وفي مقدمتها التصنيف العربي للإعاقة، الذي يُعد الأول من نوعه إقليمياً، الذي يأخذ في الاعتبار بالإضافة إلى البعد الصحي، الأبعاد الاجتماعية والبيئية والمجتمعية، المحيطة بالأشخاص ذوي الإعاقة.

ويشمل هذا العقد الهام على مبادرة "العيش باستقلالية"، والتي تستهدف الابتكارات والاختراعات التكنولوجية وكذلك مشروعات ريادة الأعمال، وأخيراً وليس آخراً يشتمل هذا العقد على "خارطة طريق عربية لدعم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في مواجهة الأوبئة والأزمات".

في ختام كلمتي أعرب عن تطلعنا من خلال القمة العالمية القادمة للإعاقة 2025، برئاسة مشتركة للمملكة الأردنية الهاشمية، وجمهورية

المانيا الاتحادية، إلى تحولاً كبير وملموس في هذه القضايا الهامة، ونأمل أن تضع تلك القمة تصوراً حول أولويات الأشخاص ذوي الإعاقة ما بعد 2030، وبما يعزز ضمان الحقوق والحياة الكريمة والادماج الكامل للأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع.

**متمنية للمؤتمر التوفيق والنجاح،،**

**وشكراً،،،،،**